مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X | ELBAHITH for Academic Studies | EISSN: 2588-2368

المجلد: 06 العدد: 01 السنة: 2019 ص ص: 595 -613 رقم العدد التسلسلي: 15

العلاقات الاقتصادية الصينية- النيجيرية وأثرها على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في نيجيريا

Sino-Nigerian Economic Relations And Their Impact On Nigeria's Socio-Economic Development

تاريخ الإرسال: 2018/05/01 تاريخ القبول: 2019/01/21

أ/حسين قوادرة (*)
جامعة أم البواقي
(باحث دكتوراه) - جامعة باتنة1
hocine751@yahoo.fr

ملخص:

أصبح التدخل الصيني في إفريقيا أحد الموضوعات المثيرة للجدل ضمن الأدبيات التنموية والعلاقات الدولية. إذ تعتبر نيجيريا من بين الدول الإفريقية التي حظيت باهتمام متزايد من قبل الصين. ويمكن تقسيم العلاقات الصينية النيجيرية إلى مرحلتين مختلفتين: مرحلة العلاقات السابقة والعلاقات المعاصرة، التي غلب عليها الطابع الاقتصادي. سعى المقال لفحص مضامين العلاقات الاقتصادية المعاصرة بين الصين ونيجيريا. وتوصل البحث أساساً كون عودة الصين إلى نيجيريا تكتنفها آثاراً سلبية وأخرى إيجابية على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية النيجيرية، وأنه لا بد من إعادة النظر في السلبيات لكي تستفيد نيجيريا من الفرص التي تتيحها الشراكة الصينية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ نيجيريا؛ العلاقات الاقتصادية؛ التنمية الاجتماعية؛ التنمية الاقتصادية.

Abstract:

China's involvement in Africa has become one of the contentious topics in the development literature and international relations. Nigeria is an African country that has received increasing attention from China. Sino-Nigerian relations can be grouped into two phases thus: past relations and contemporary relations wich dominated by economic factors. This article sought to examine the contents of contemporary Sino-Nigerian economic relations.The article mainly found out that China's resurgence into Nigeria presents both negative and positive impacts for Nigerian socio-economic development, And that the negatives must be reviewed In order for Nigeria to take advantage of the

(*)- المُؤَلِفْ المُرَاسِل: حسين قوادرة، hocine@yahoo.fr

opportunities offered by the Chinese partnership in the region.

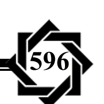
Keywords: China; Nigeria; economic relations; Social development; economic development.

مقدمة:

يعـد التوسـع الاقتصـادي الصـيني في السـنوات الأخـيرة أحـد أهـم التطـورات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو كون علاقات الصين بالقارة الإفريقية- وهي قارة تواجه تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية فريدة - كانت موضع نقاش في الآونة الأخيرة، ولا تزال تستقطب المتشائمين والمتفائلين على حد سواء. ويقال بأن الصين استطاعت استقطاب الدول الإفريقية بفضل مساعداتها وقروضها غير المشروطة. بخلاف الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية المانحة، التي تفرض شروطًا مجحفة تؤدي إلى خلق عقبات تنموية أمام الدول الإفريقية.

وتعتبر نيجيريا من بين الدول الإفريقية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الصين، إذ أصبح تكثيف العلاقات الرسمية بين الصين ونيجيريا منذ عام 1971 من القضايا ذات الصلة على الصعيد الدولي، وتشير الإحصاءات من مختلف المصادر بأن نيجيريا كانت وما زالت تستفيد بشكل هائل من النمو الاقتصادي الصيني. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الصين تقديم المساعدات والقروض بقيمة مليارات الدولارات لإفريقيا عموما، ولا سيما نيجيريا من أجل الوصول إلى احتياطيات الغاز والنفط التي تحتاجها بشدة للحفاظ على معدل نموها الاقتصادي السنوي المرتفع. وقد شجعت القدرات الزراعية لنيجيريا وكثافتها السكانية، التي تمثل 17.7٪ من سكان إفريقيا، بتوفير فرص سوقية للصادرات الصينية، هذا ما جعل نيجيريا تحظى باهتمام كبير وامتيازات تفضيلية ضمن أجندة السياسة الصينية في القارة الإفريقية.

يسعى هذا المقال قدر الإمكان إلى فحص تغيير السياسة الصينية إزاء إفريقيا، من خلال دراسة حالة نيجيريا، بالتركيز على الدور الصيني في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لنيجيريا.



فبالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته نيجيريا في السنوات الأخيرة بشكل عام، فإن هناك زيادة مستمرة ومضطردة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوى الفقر. وهذا لكون نيجيريا وإفريقيا عموما لا تزال متخلفة عن الركب بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، بالرغم من النمو الاقتصادي الهائل على مر السنين. ومن الضروري التأكيد بأن نمو نيجيريا في السنوات الأخيرة كان مرتبطا بالنمو الاقتصادي للصين فضلا عن استعداد الصين لمساعدة وإقراض إفريقيا عموما لمشاريع البنية التحتية والمساعدة الإنمائية. لذلك، يستحسن الإشارة إلى الدور الصيني في التنمية الاقتصادية-الاجتماعية في نيجيريا.

لذلك، فإن الهدف من هذا البحث هو كشف حقيقة السياسة الاقتصادية الخارجية الصينية تجاه نيجيريا ودراسة آثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نيجيريا. وبالتالي تتم معالجة الإشكالية التالية: هل التواجد الاقتصادي الصيني في نيجيريا يمكن أن يمنحها (نيجيريا) فرصا لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أم أنه سيكون عاملا معيقا لها؟. لمعالجة هذه الإشكالية يتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف تبلورت العلاقات الاقتصادية الصينية النيجيرية؟.
- هل تساهم الصين فعلا في دعم مسار التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في نيجيريا؟.
- ما هي أهم تحديات وآفاق العلاقات الاقتصادية الصينية- النيجيرية؟.

الفرضية: كلما كان هناك مراعاة لمصالح الطرفين، كلما أدى ذلك إلى دعم الفرص التنموية النيجيرية في تحسين المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: سيرورة تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-النيجيرية

أثارت العلاقات الصينية-النيجيرية نقاشات مثيرة للجدل داخل المجتمع النيجيري. حيث نظرت بعض القطاعات السكانية إلى مؤسسات الأعمال الصينية بشكل إيجابي، باعتبارها تساهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نيجيريا. بينما رأى آخرون، (لا سيما رجال الأعمال النيجيريين) الصينيين باعتبارهم تهديدا لمشاريعهم التجارية، لدرجة أنهم (الصينيون) تسببوا في تقويض الاقتصاد النيجيري، وبالتالي تضخيم نسبة البطالة[1]. وسواء كان كل من هذين المنظورين المتعارضين صحيحًا أم

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

لا، ستكشـف إحصـاءات التجـارة واتجاهـات التنميـة الاجتماعيـة – الاقتصـادية في نيجيريا عن مدى صحة أي منهما. في هذا الصدد يلاحظ الاختلال المتزايد في علاقات التبادل التجاري بين الصين ونيجيريا، نتيجة لاستفادة الطرف الصيني فقط. وهذا راجع بالتحديد كون الاقتصاد الصيني أكثر تنوعا، وهو ما يمكّن الصين من الإنتاج الموجه للتصدير في الأسواق الدولية، وبالتالي جعل نيجيريا سوقا مفضلة للسلع الصينية المصنعة مثل الآلات وغيرها من المعدات. بينما على العكس من ذلك، تعتمد نيجيريا إلى حد ما على عائدات النفط لتمويل اقتصادها[2].

من الواضح أن مخزونات/احتياطات نيجيريا من النفط والغاز قد اجتذبت الصين للاستثمار بكثافة في الاقتصاد النيجيري. بالإضافة إلى كون نيجيريا تمثل واحدة من أهم الدول الإفريقية الرائدة في إنتاج النفط، هذا الأخير هيمن على اقتصاد البلاد، إذ يمثل النفط أكثر من 90٪ من صادرات البلاد، و25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و80 ٪ من إجمالي الإيرادات/العائدات الحكومية. ونتيجة لذلك، كان الاقتصاد النيجيري غير مستقر إلى حد كبير، لاعتماده الشديد على عائدات النفط، وتقلب الأسعار[3].

ويشير كل من Egbula وZheng نقلاً عن دراسة أجراها اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية إلى أن: الصين أنشأت أكثر من 30 شركة مملوكة ملكية فردية أو مشتركة في قطاعات البناء والنفط والغاز والتكنولوجيا والخدمات والتعليم في الاقتصاد النيجيري. ووجد التقرير أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المستثمرين الصينيين في القطاع الخاص يتركز أساسا في الصناعات المرتبطة بالزراعة، والصناعة التحويلية والاتصالات. وعلى النقيض من ذلك، يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر العام الصيني الموارد الطبيعية والبنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة والنقل.[4]

ففي عام 2006 قامت إحدى شركات النفط البحرية الصينية(CNOOC) بإبرام صفقة تاريخية مهمة، تمثلت في شراء حقول الغاز والنفط النيجيرية بسعر 2.3 مليار دولار. في مقابل هذه الصفقة التاريخية، في مقابل هذه الصفقة البارزة، وافقت الصين على إقراض 200 مليون دولار لنيجيريا من أجل بناء شركات اتصالات[5]. تشير هذه

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

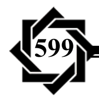
الصفقة إلى مدى التعطش والاهتمام الصيني بقطاع النفط النيجيري. والجدول أدناه يبين الشركات الصينية الأخرى المستثمرة في الاقتصاد النيجيري.

جدول رقم (01): أهم الشركات الصينية المستثمرة في نيجيريا (1990-2010)

الشركات الصينية	قطاع النشاط	الأصول المالية (مليار دولار أمريكي)	عدد العمال	الاستثمارات في نيجيريا
Sinopec	النفط والغاز	152.80	373 375	كتل OML حصة 64،66، 29 ٪ ، وحقوق التشغيل للكتلة 2، منطقة التنمية المشتركة بين نيجيريا و ساو تومي
CNPC	النفط والغاز	470.80	1,67 مليون (80 ألف أجانب)	تراخيص OPL 471، 721، 732، 298
SEPCO	بناء الطاقة الكهربائية	38.60	19 756	محطة Papalanto لتوليد الطاقة الكهربائية
CCECC	قطاع البناء	2.17	70 000	إصلاح الطريق السريع بالالانتو-لاغوس، انجاز قرية الرياضيين، انجاز طريق ايكوت اكبادين-اوكاورويت، إنشاء منطقة "ليكي" للتجارة الحرة
CSCEC	قطاع البناء والعقارات	58.90	121 500	مصفاة تكرير البترول
CNOON	النفط والغاز البحرين	13.8	21 000	45٪ فائدة رخصة الاستغلال في الخارج، OML 130
Sinoma	قطاع البناء، هندسة الإسمنت	2.9	9 000	مشروع خط إنتاج الاسمنت بالتعاون مع مجموعه "دانغوت نيجيريا" في 2008
CGC	قطاع البناء	0.30	–	مطار قبي Kebbi ، مشروع إمداد المياه في غومبي، سد Sakke
Huawei	قطاع الاتصالات	25.00	51 000	شبكات الاتصال، أجهزة الهاتف
ZTE	قطاع الاتصالات	13.00	85 232	CDMA، أجهزة الهاتف

Source: Egbula, Margaret. and Zheng, Qi, Op.cit, p10.

يبين الجدول أهم الشركات الصينية التي وجدت لها قاعدة قوية ونفوذ في مناطق اقتصادية محددة في نيجيريا مثل: الصناعات الهيدروكربونية، الاتصالات والبنية التحتية. كما يشير الجدول إلى أن عددًا من النيجيريين قد تم توظيفهم في هذه



القطاعات، مع استفادة بعض الشركات التجارية الكبرى النيجيرية والأفراد من المشاريع المشتركة مع الصين. وهذا يعكس طبيعة المشكلة المجتمعية في نيجيريا، إذ يملك الأثرياء اليد العليا في الحصول على الفرص المتاحة على حساب الأغلبية الساحقة من الفقراء، ويتم ذلك في معظم الحالات من خلال الممارسات الفاسدة.

علاوة على ذلك، فإن هذه الشركات الصينية لا تكشف عن كل المعلومات الضرورية والحيوية التي يمكنها مساعدة النيجيريين والباحثين المهتمين بالمشاريع الصينية في نيجيريا، لتقييم دور الصين بوضوح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنيجيريا. فعلى سبيل المثال، لا يُظهر الجدول عدد النساء اللواتي يعملن في هذه الشركات، كما أن هذه الشركات لا تقدم تقارير بشكل واضح وشفاف عن الأماكن التي يأتي منها الأجانب للعمل بها، ويعلنون كون هذه الشركات لا توظف سوى الصينيين، ويتم حذف هذه المعلومات في تقاريرهم السنوية وحتى في مواقعهم على شبكة الانترنت.

بالإضافة لذلك، فإن بعض هذه الشركات الصينية لديها تاريخ من عدم الوفاء باتفاقاتها والتزاماتها في تعاملها مع نيجيريا. ففي عام 1997 مثلا، عندما كانت نيجيريا تحت قيادة الجنرال "ساني أباشا" Sani Abacha، تعرضت لعقوبات صارمة من قبل الغرب حول ملف حقوق الإنسان، وتضررت بشدة من هذه العقوبات، وقام على إثرها رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك "لي بينغ" Li Ping، بزيارة إلى نيجيريا، قام من خلالها بتوقيع عدد من الصفقات، بما في ذلك الموافقة على إصلاح خطوط السكك الحديدية النيجيرية. ومع ذلك، فإن شركة الهندسة المدنية الصينية (CCECC) لم تف إطلاقا بهذا الالتزام الذي وعدت به الحكومة الصينية[6]. وبالرغم من أوجه القصور، تعززت العلاقات الاقتصادية الصينية-النيجيرية بشكل أكبر، خاصة بعد عودة نيجيريا إلى الحكم المدني في عام 1999، أين تم منح العديد من مؤسسات الأعمال الصينية عقودا نظير تضامنها ودعمها المستمر لنيجيريا خلال السنوات الصعبة من الحكم العسكري فكانت بمثابة دولة منبوذة.

شهدت فترة حكم الرئيس "أوباسانجو" الثانية بعد 1999 تكثيف العلاقات الصينية-النيجيرية، حيث زار الصين مرتين، ثم عاد الرئيس الصيني "هو جين تاو" Hu

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

Jintaoورئيس وزرائه "وين جيابو" Wen Jiaboإلى نيجيريا. لقد أدت هذه الزيارات إلى إنشاء استراتيجي مهم متمثل في: المركز الصيني لتنمية الاستثمارات وترويج التجارة في نيجيريا، بالإضافة إلى مكتب التجارة النيجيري في الصين. فكانت هذه بمثابة خطوة مهمة اتخذها الطرفان في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، ومن ثم تأسيس منتدى الاستثمار النيجيري – الصيني في عام 2006[7]. وقد تبنى "أوباسونجو" رؤية إستراتيجية للعلاقات الاقتصادية النيجيرية مع الصين، مفادها تطوير مشاريع البنية التحتية النيجيرية مقابل حصول الطرف الصيني على امتيازات نفطية.

لما غادر "أوباسانجو" منصبه في عام 2007، قام خليفته الرئيس "عمر يار أدوا" Umaru Yar Adua، بإعادة النظر في سياسة النفط مقابل مشاريع البنية التحتية، التي أرست العلاقات الاقتصادية بين الصين ونيجيريا، وأدت سياسة المراجعة إلى إلغاء العديد من مشاريع البنية التحتية للنفط. لأن الرئيس "عمر يار أدوا" فضّل تبني سياسة تبادل النفط مقابل المال، لكنها لم تؤد إلى تأثيرات كافية متعلقة بالشعب النيجيري المهمش. وذلك بسب كون الأموال التي تم ضخها لاقتصاد نيجيريا، لم تذهب أبدا إلى البرامج المتعلقة بالتنمية، لأن معظمها تم نهبها من قبل المسؤولين الحكوميين. بعد وفاة الرئيس "عمر يار أدوا" في ماي 2010، تولى نائب الرئيس "جودلاك جوناثان" Goodluck Jonathan الرئاسة وبدأت العلاقات الصينية-النيجيرية في الانتعاش. ففي نهاية عام 2010 أعلنت الصين عن خطتها الجديدة لإقامة شراكة إستراتيجية مع نيجيريا، تقوم على المساواة السياسية، والثقة المتبادلة، والتعاون الاقتصادي المربح للطرفين، والتبادل الثقافي[8].

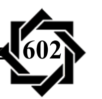
وبالتالي قام الرئيس الجديد Goodluck Jonathan، بإشراك الصين جزئياً من وجهة نظر اقتصادية بطريقة مختلفة عن أسلافه. حيث اتبع الرئيس السابق "جوناثان" خطى "أوباسانجو" للبحث عن تطوير البنية التحتية والاستفادة من مساعدات الدعم الصينية. كما قام "جوناثان" بزيارة للصين من أجل توطيد وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وأسفرت هذه الزيارات عن توقيع قرض بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي مخصصة لتطوير البنية التحتية في نيجيريا، بما في ذلك توسيع أربعة مطارات في لاغوس وكانو وأبوجا وبورت هاركورت[9].

في الحقيقة، ترى الصين نيجيريا كشريك استراتيجي، وكذلك الشأن بالنسبة لنيجيريا. ففي الآونة الأخيرة، بدأ الرئيس الجديد "محمد بخاري" Muhammadu Buhari - منذ توليه الحكم في ماي 2015- يتحرك على خطى سلفه، حيث بدا أنه يعمل من أجل تعميق وتوطيد العلاقات مع الصين. إذ خلال زيارته للصين في 12 أفريل 2016، تم تأمين مبلغ إضافي قدره 6 مليارات دولار لمختلف القطاعات الاقتصادية النيجيرية. على سبيل المثال، تم تخصيص مليار دولار لتطوير حديقة صناعية عالية التقنية في أوجون-غوانغونغ Ogun–Guangong. كما ذهبت الصين إلى أقصى حد من خلال التزامها بتمويل مشروع الطاقة الشمسية في دلتا النيجر بطاقة 300 ميجاواط(10).

بالرغم من كون "دلتا النيجر" تشكل منطقة تمركز بعض الجماعات المسلحة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، إذ شهدت هجمات مسلحة-إرهابية واسعة النطاق، مما جعلها منطقة مضطربة بسبب مطالبة العديد من المجموعات العرقية المختلفة بحصتها في قطاع النفط، ومع ذلك سمحت الحكومة النيجيرية للشركات الدولية ومعظمها شركات صينية، بالاستثمار في هذا القطاع، هذا ما جعل من الصين المقرض الأول لنيجيريا. لأنه يوجد في منطقة "دلتا النيجر" الإستراتيجية ما تحتاجه الصين من النفط. فبالرغم عدم الاستقرار السياسي والعنف في المنطقة الذين أثارا مخاوف المستثمرين الغربيين، لكن الصين بدت مصممة على الاستثمار في المنطقة رغم هذه العوائق(11).

ثانيا: أثر الصين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنيجيريا

يتضمن الدور الصيني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنيجيريا آثارا إيجابية وأخرى سلبية. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام 2017 كون نيجيريا تمثل أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بنسبة 29,3 ٪، فالركود الاقتصادي في نيجيريا يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا عموما، كما حدث عام 2012 وعام 2016، أين سجل النمو الاقتصادي النيجيري انحدارا وركودا شديدا بسبب مزيج من التأثيرات المتعلقة بتراجع أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014، والقضايا الهيكلية، إضافة إلى تقييد النمو الاقتصادي الناتج عن تصاعد الصراعات والنزاعات المسلحة، خصوصا جماعة



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

"بوكو حرام""Boko Haram" group المسلحة، والجماعات المسلحة في منطقة دلتا النيجر، التي من المتوقع تحسن الإنتاج فيها بعد إلقاء القبض على بعض المتشددين الذين كانوا وراء الهجمات الأخيرة على حقول النفط بالمنطقة.[12]

يلاحظ كذلك تنامي حصة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 13٪ سنة 2000 إلى 34,7 ٪ سنة 2010، كما تمثل حصة القطاع الزراعي نسبة كبيرة ومعتبرة تقدر بـ: 16 ٪، وتهيمن عليها زراعة الكفاف (الاكتفاء الذاتي)[13]، وبالتالي يعتبر القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي النيجيري، وهذا راجع إلى التنوع الاقتصادي، حيث أصبح أكثر توجها نحو الخدمات، لا سيما من خلال تجارة التجزئة والجملة والعقارات والمعلومات والاتصالات. كما ارتفعت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9,5 ٪ سنة 2015، في حين كانت تقدر بـ: 2,8 ٪ عام 2005، وهذا بفعل الأداء القوي لبعض القطاعات الفرعية مثل: النسيج والملابس، وأنشطة الأحذية والمعادن الأساسية والحديد والصلب، حيث لعبت دورا كبيرا في نمو القطاع الصناعي خلال هذه الفترة[14].

ترجع بعض الجوانب الإيجابية لاقتصاد نيجيريا إلى تحسن العلاقات مع الصين. إن ما يجعل الصين أكثر قبولا من نيجيريا هو أنه عندما يثار القلق كون الصين هي فقط المستفيدة من نيجيريا، فإن الصين لا تعارض ذلك، بل إنها تعود إلى طاولة المفاوضات، وتسعى إلى إيجاد الحلول والعمل من أجل معالجة أوجه القصور في الاقتصاد النيجري. وبالعكس من ذلك، فإن الدول الغربية لا تريد أن يُنظر إليها كونها جهات خاطئة.

واجه الاقتصاد النيجيري العديد من التحديات التي أثرت على النشاط الاقتصادي العام في السنوات الأخيرة، وقد شهد الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في كل من القطاع النفطي وغير النفطي. كان إنتاج النفط أقل من المتوقع بسبب التحديات الأمنية، والفيضانات التي حدثت، في حين تأثر القطاع غير النفطي (لا سيما الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة) بالفيضانات وضعف الطلب من المستهلكين[15].

كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 2016، إلى تحسن طفيف لتصنيف نيجيريا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015 عند 0.527

EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

مقارنة بـ 0.50 في 2011، و0.51 في سنة 2014، لكن نيجيريا لا تزال تصنف ضمن الدول ذات تنمية بشرية متدنية/منخفضة، باعتبارها جاءت في الترتيب 152 من أصل 179 دولة، من خلال تراجع مختلف مؤشرات التنمية البشرية على غرار العمر المتوقع عند الولادة (53.1)، العدد المتوقع لسنوات الدراسة (10.0)، متوسط سنوات الدراسة (6.0q)، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (5.443 دولار)[16]. بلغت نسبة عدم المساواة في التعليم 34.8 ٪، وعدم المساواة في الدخل 23.1 ٪.[17]

تعتبر نيجيريا من بين الدول الإفريقية التي تعاني من الهشاشة المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والصراع، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، حيث تظهر أدنى مستويات التنمية البشرية، فهناك مثلا 2.2 مليون شخص في نيجيريا اضطروا إلى الفرار والنزوح من ديارهم بسبب العنف والاضطهاد[18].

أما بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية حسب الجنس بلغت قيمة 0.482 بالنسبة للإناث و0.569 بالنسبة للذكور، والعمر المتوقع للإناث 53.4 أما بالنسبة للذكور 52.7، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 4.132 دولار للإناث، و6.706 دولار للإناث[19]. وبالنسبة للفوارق بين الجنسين قدرت نسبة مشاركة وشغل المرأة النيجيرية للمجالس النيابية 5.8 ٪ وهي نسبة ضعيفة، كما سجلت الأنثى النيجيرية نسبة 48.4 ٪ بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى العاملة، مقارنة بـ 64.0 ٪ للذكور[20]، وقدرت نسبة السكان النيجيريين الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد بـ 30.0 ٪[21]. تشير هذه المؤشرات بأنه قد أثمرت الجهود المبذولة ودفعت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بعض المجالات، لكن لا تزال هناك تحديات ونقائص تستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في تحسين الأوضاع المعيشية للنساء في نيجيريا، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمناصب القيادية والمشاركة السياسية للمرأة في نيجيريا، ويعود ذلك إلى الممارسات والقوانين العرفية التي مازالت تنفذ، مؤدية لإخضاع العديد من النساء للقهر والتمييز ضدهن، قد رسخ الأثر العام للتحيز القائم على نوع الجنس والأعراف والممارسات الثقافية شعورا

بالدونيـة لـدى المـرأة ووضـعها في موقـع غـير مسـاو إزاء نظيرهـا الـذكر في السـاحة الاجتماعية-السياسية حتى في المراكز الحضرية.[22]

فـالقوانين العرفيـة كانـت ولا تـزال تحـرم المـرأة مـن جوانـب عديـدة، لـيس فقـط في نيجيريا بـل في جميـع أنحـاء العـالم. ففـي بعض المجتمعـات الشـبيهة بنيجيريـا، يفضـلون إرسـال الـذكور أكثـر مـن البنـات إلى المـدارس، وذلـك تحديـدا بسـب شـيوع الاعتقـاد السـائد أنه إذا كان الرجـال متعلمين فـإنهم سـيعتنون بـإخوتهم. لقـد أعـاق عـدم التـوازن بين الجنسين في الوصـول إلى فـرص التطـوير التربـوي لفـترة طويلـة تنميـة المـرأة الكاملـة لقدراتها، وبالتالي أثر على مساهماتها في التنمية الوطنية[23]. فلا تـزال هنـاك مجموعـة مـن الحـواجز الثقافيـة في المجتمـع النـيجيري الـتي تعـوق بشـكل خطـير تطـوير وتنميـة النسـاء كمواطنات ومهنيات.[24]

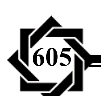
أدى هـذا الموقـف النمطـي تجـاه المـرأة النيجيريـة إلى إضـعاف مشـاركتها الاجتماعيـة والاقتصـادية وأكثـر مـن ذلـك مشـاركتها السياسـية، بـالرغم مـن الحقيقـة المتمثلـة في كـون النسـاء النيجيريـات يشـكلن نصـف سـكان الـبلاد. لكـن هنـاك فكـرة ومنظـور مترسخ لدى الرجل النيجيري حول دخول المرأة عالم السياسة، على أنها شريرة ووقحـة، حتى أن المتعلمين يرفضون فكرة مشاركة المرأة في السياسة.

وعلاوة على ذلك، عند مقارنة مشاركة المرأة في نيجيريا ببلدان افريقية أخرى، ظل أداء نيجيريا سيئا علي مـر السنتين، ولا سيما نسبة مسـاهمتها في التشـريعات الوطنيـة بنسـبة 5.9٪، بالمقارنـة مـع "أوغنـدا (34.6 ٪)، جنـوب إفريقيـا (43.2 ٪)، إثيوبيـا (27.7 ٪)، الكـاميرون (20٪)، النيجـر (12.3 ٪)، وحتـى الكونغـو (8.0 ٪)[25]. وبالرغم من تزايد هذا الـرقم (المشـاركة السياسـية للمـرأة النيجيريـة) علـى مـر السـنتين اللاحقتين، فإنه لا يزال منخفضا إلى حد كبير عندما يؤخذ في الاعتبـار كـون النسـاء يشكلن نصف سكان نيجيريا.

ثالثا: تحديات وآفاق العلاقات الاقتصادية الصينية- النيجيرية

1- تحديات العلاقات الاقتصادية الصينية-النيجيرية

بـالرغم مـن كـون الصـين تواصـل الاضـطلاع بـدور رائـد في تمويـل مشـاريع البنيـة التحتيـة في نيجيريـا، فـإن أحـد التحـديات الـتي يبـدو مـن الصـعب معالجتها تتمثـل في أن

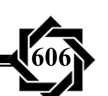


الصين تستمر في جلب قوتها العاملة لبناء مشاريع البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها في نيجيريا. هذا الوضع أبقى العديد من النيجيريين عاطلين عن العمل وعلى هذا النحو، فإن استثمارات الصين لا تساعد بأي شكل من الأشكال النيجيريين في مجال العمل والمهارات.

كما كشف "تايلور" Taylor عن التحديات الأخرى التي تواجه العلاقات الاقتصادية الصينية-النيجيرية ويؤكد بأن: "الصناعات النسيجية النيجيرية في طور الانكماش ككل أو إغلاق مصانع كاملة بشكل نهائي، لأنها غير قادرة على المنافسة. والسبب الرئيسي وراء هذه الكارثة هو غزو المنتجات الصينية للأسواق النيجيرية. باعتبار الأقمشة الصينية متاحة بسهولة وبسعر رخيص للمستهلك النيجيري، هذا الأخير مضطر لشراء منتجات المنسوجات الصينية وليس النيجيرية المرتفعة السعر. إضافة لكون الصين تتمتع بقدرات عمالة مكثفة هائلة وقوة بشرية ماهرة نسبيا في صناعاتها، لذلك أصبحت الآن المنتجات الصينية بما في ذلك الأقمشة النسيجية متاحة في كل مكان في السوق الإفريقية"[26].

هذا الأمر أدى إلى تحدي آخر متمثل في الاختلال التجاري الواسع الذي لا يزال لصالح الصين. ففي عام 2005، بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بين نيجيريا والصين 2.76 مليار دولار أمريكي، ولم تحقق نيجيريا من هذا المبلغ سوى 0.46 مليار دولار أمريكي (وهي قيمة صادراتها نحو نيجيريا)، بينما بلغت حصة الصين 2.30 مليار دولار أمريكي (وهي قيمة صادراتها نحو نيجيريا)[27]. أما في عام 2009 بلغت قيمة الصادرات الصينية نحو نيجيريا 5.70 مليار دولار أمريكي، وتمثل نسبة 11 ٪ من الصادرات الصينية نحو القارة الإفريقية[28]. ومع حاجة الصينيين الماسة للمواد الخام الزراعية التي يحتاجونها، من الواضح بالفعل أنه ينبغي على الحكومة النيجيرية تكثيف الجهود لتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي بغرض التصدير إلى الصين من أجل معالجة الخلل في الميزان التجاري.

كما تعاني نيجيريا من ضعف المشاركة في الاقتصاد العالمي إلى حد كبير بسبب ضعف التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، أصبحت الصين أفضل شريك لها فيما يتعلق بالنقل التكنولوجي. ومع ذلك، فقد تم إثارة القلق بشكل متزايد بشأن دور الصين في هذا



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

الصدد، لأن التكنولوجيا المنقولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني غير مهمة بالنسبة للطرف النيجيري كونها لا تستفيد منها، لأن معظم الشركات الصينية تجلب إلى البلاد معدات كاملة مع فنيين صينيين، فتقوم الشركات الصينية بتصميم المشاريع، واختيار التكنولوجيا المناسبة، وشراء جميع المعدات، وتركيبها وتشغيلها، في حين ستقوم الحكومة النيجيرية باختيار الأرض، والحصول على تراخيص التنقيب الاستكشافي، وتأمين الاستثمارات الصينية.

وقد اشتكت الصين من ارتفاع معدل انعدام الأمن الناجم عن العنف الاجتماعي الواضح، من خلال حالات اختطاف للمستثمرين الأجانب، وتعرض الممتلكات والاستثمارات الأجنبية لهجومات مباشرة (تدمير المنشآت النفطية في منطقة دلتا النيجر). لأن انعدام الأمن - الذي لا نهاية له في نيجيريا، والذي يتراوح من الصراعات العرقية إلى الصدامات الدينية- سوف يطغى دون شك على أي حوافز قد تقدمها الحكومة النيجيرية لجذب الاستثمار الأجنبي عموما والاستثمارات الصينية على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة كون الاستثمارات الصينية في نيجيريا تتركز فقط على الموارد المعدنية، لا سيما النفط والغاز الطبيعي، بينما تعتبر مصدر إمداد بالسلع المصنعة الرخيصة والمنخفضة الجودة لنيجيريا. وهذا اتجاه خطير، لأنه يجعل من نيجيريا مجرد "دولة مستهلكة" دائمة، ونتيجة لذلك، تلعب هذه العلاقة دورا أكثر أهمية في قتل الصناعات النيجيرية المملوكة للدولة(29). بالرغم من كون الصين توظف بعض النيجيريين في مختلف القطاعات، إلا أنها غالباً، تمنح النيجيريين وظائف صغيرة لا تستند إلى المهارات والخبرات، وبالتالي لا تعمل على تمكين المواطنين العاديين. هذا ما يكشف على ما يبدو عن وجود خلل في مدى تماسك وتناسق السياسة العامة النيجيرية في التعامل مع الصين. كما يبرز عامل هام آخر أضر كثيرا بالاقتصاد النيجيري، يتمثل في المبلغ الهائل من الإيرادات التي تلقتها نيجيريا ولا تزال تتلقاها، مما ترتب عنه إهمال القطاع الزراعي الذي سيطر على اقتصاد نيجيريا وساعده لفترات طويلة.

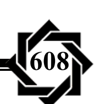
EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بناءا على ما ورد في تقرير التحليلات القطرية الخاص بنيجريا، والصادر عن الأمم المتحدة عام 2012، يبدو بأن نيجيريا مجتمع منقسم انقساما عميقا، بالنظر إلى تعدد الهويات الإثنية والدينية والإقليمية، التي تميل لتحديد الوجود السياسي للدولة. ويشير التقرير كذلك إلى الارتفاع الشديد لنسبة الفقر والجوع والتخلف في المناطق الريفية والنائية، إذ يعيش أزيد من 80 مليون شخص (60 ٪) تحت خط الفقر(30)، وهذا الوضع لم يتغير على مر عقود، بل تزايد بصورة مذهلة. علاوة على ذلك، يشير هذا التقرير كون الإناث هم أكثر من يعانون من مختلف المشاكل مقارنة بالذكور(31).

2- آفاق العلاقات الاقتصادية الصينية-النيجيرية

بالرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه العلاقات الصينية- النيجيرية، فإن هناك أيضا آفاقا لكلا الطرفين. إذ تستثمر الصين بشكل كبير في اقتصاد نيجيريا، وتوفر الهياكل الأساسية التي تشتد الحاجة إليها، مما يسهل نقل السلع، كما توفر الصين أيضا الأموال من خلال سياسة المعونة ومنح القروض غير المشروطة. وقد تعهدت الصين في الآونة الأخيرة بإعطاء نيجيريا قرض قيمته 6 مليار دولار أمريكي من أجل إعادة بعث الاقتصاد المتعثر للبلاد(32). بالإضافة إلى ذلك، تواصل الشركات الصينية توظيف الآلاف من النيجيريين، وإن كان ذلك غير كاف للقضاء على مشكلة التهميش والبطالة التي تواجه شرائح واسعة من المواطنين النيجيريين.

ويتبين من خلال النشاطات الصينية في نيجيريا، بأنها تسعى لمساعدة نيجيريا في محاولتها معالجة مشكلة البطالة والتخلف. وهذا من خلال بعض الجوانب الإيجابية في السنوات الأخيرة، المتمثلة في عمل الصين على توسيع نطاق استثماراتها في القطاعات غير النفطية، وبالتالي مساعدة نيجيريا بلا تحفظ في تنويع اقتصادها، والاعتماد على القطاعات الأخرى (الخدمات، والزراعة) لنمو اقتصادها. وأخيراً، فإن برامج التبادل بين البلدين تفيد نيجيريا كثيراً لأن المنح الدراسية التي تقدمها الصين للعديد من الشباب النيجيري للدراسة في الصين مهمة جداً لأن العديد من الشباب يعودون إلى البلاد مجهزين تماماً بالمهارات والمعارف التكنولوجية التي تتطلبها المجتمعات الحديثة، وبالتالي الإفادة منها في بناء وتطوير الاقتصاد والمجتمع النيجيري.

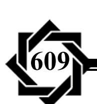


هناك متغيرات أساسية يمكن من خلالها معرفة مدى مساهمة الصين في دفع النمو والحد من الفقر في نيجيريا، لأنها (المتغيرات) تعتبر بمثابة محفزات للنمو (القوة الدافعة للنمو) التي إذا ما تأثرت بشكل إيجابي، سوف يكون لديها القدرة على دفع النمو الاقتصادي المستدام، والمساعدة في تقييم آفاق وفرص نيجيريا من النشاطات الاقتصادية الصينية، وتتمثل في:

1- الخيارات السياسية للحكومة النيجيرية: تشير مختلف المؤشرات كون صناع السياسة النيجيريين، بما فيهم المسؤولين الوطنيين والمحليين، لا يضعون سياسات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الطويل الأجل لنيجيريا، ويغطي شرائح واسعة من المواطنين. في حين العديد من السياسات الحالية التي يتم إتباعها من المحتمل أن تفيد نيجيريا وتساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في بعض المناطق. لكن يبدو أن الاستراتيجيات تتجاهل الاحتياجات الأساسية طويلة الأجل، وشرائح مهمة من السكان، بالإضافة لعدم استهدافها للقطاعات الأساسية التي تؤدي إلى تنوع الاقتصاد. على سبيل المثال، بالرغم من كون الأدلة توحي بأن الكثير من الأرباح يمكن أن تحصلها نيجيريا عن طريق حفز الزراعة من خلال بعض السياسات ذاتها التي ساعدت على الاستفادة من تصنيع الصين، فإنه لا يزال يتعين النظر في برنامج قوي للتنمية الزراعية.

2- مدى قوة المؤسسات: تشير الدلائل كون نيجيريا تعاني من ضعف كبير في البناء المؤسساتي بالرغم من التدفقات القوية للإيرادات من صادرات النفط الخام المرتفعة السعر. فقد أدت العوائق البيروقراطية المختلفة وغياب مؤسسات قوية وراسخة إلى تقييد التقدم في مجالات البنية التحتية والزراعة ونقل التكنولوجيا. وإلى أن تتمكن نيجيريا من تطوير مؤسسات موثوقة وخاضعة لمعايير المساءلة والشفافية، فمن غير المرجح نشوء نظام سوق حر يشجع على الاستثمار والتنويع والمنافسة.

3- رأس المال البشري: تعتبر حواجز اللغة والاختلافات الثقافية، ذات تأثير كبير على نقل المهارات التكنولوجية والتعليم من المواطنين الصينيين إلى المواطنين النيجيريين. ونظراً لكون العمالة الصينية الرخيصة غالباً ما تُستخدم، فإن المشاريع الصناعية الضخمة نادراً ما تنقل المهارات إلى السكان النيجيريين المحليين.



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

4- روح المبادرة (ريادة الأعمال): لقد تم تحقيق درجة كبيرة من التقدم في تطوير رجال الأعمال النيجيريين. من خلال تعلمهم التصدير من النماذج الصينية، واستفادتهم من الشراكة في مشاريع مشتركة مع الصينيين. ومع ذلك، أدت الحواجز اللغوية والثقافية إلى اقتصار الاستفادة من هذه المزايا على نخب صغيرة ضيقة ومتعلمة نسبياً.

5- الثقافة/القيادة: لقد جعلت النخبة النيجيرية الرسمية من الشراكة الصينية قضية ذات أولوية، لكن القيادة الأقوى لوحظت في الجانب الصيني. لقد أملى الزعماء الأفارقة الصينيين بمشاريع التنمية التي يرغبون في تنفيذها، لكن غياب القادة الحقيقيين المستعدين للنهوض باقتصاد البلاد، وصياغة إستراتيجية إنمائية طويلة المدى تلبي بشكل كاف احتياجات أغلبية المواطنين النيجيريين ما زال يشكل تحديا رئيسيا. كما تبين أيضا بأن ثقافة الفساد المتفشي في نيجيريا أضحى يشكل عقبة ثقافية خطيرة أمام مسار التنمية.

خاتمة

يمكن القول بأن العلاقات الصينية-النيجيرية لا تفيد نيجيريا بالقدر الذي تفيد الصين، كون الصين قوة اقتصادية مهيمنة تجاه نيجيريا والقارة الإفريقية عموما. هذا الوضع من شأنه تهديد العديد من الدول الإفريقية وشعوبها، لأنه يسمح للصين استعمال سياسة "العصا والجزرة" (الترهيب والترغيب) مستقبلا. وقد نفذت الصين ذلك ضمنيا بطريقة إستراتيجية في سياستها إزاء إفريقيا. كما تعمل بشكل كبير ومتواصل لتهيئة الظروف التي تجعل الدول الإفريقية تعتمد عليها أكثر من خلال المساعدات والقروض، خاصة في ظل معاناة أغلبها من ثقل الديون.

هذا هو الحال أيضا مع نيجيريا كما تمت ملاحظته سابقا، باعتبارها حصلت مؤخرا على قرض قدره 6 مليارات دولار، وبالرغم من حقيقة كونها مدين للصين بالفعل بمليارات الدولارات، التي لم تتمكن نيجيريا من سدادها. وتشكل هذه القروض طريقة ذكية من قبل الصين للوصول بشكل مرن إلى حقول النفط والغاز في نيجيريا، وفي الوقت نفسه، للتأكد من أنها تتمتع بسوق واسعة ومستقرة لسلعها المصنعة الرخيصة.

ولهذا السبب، لكي تستفيد نيجيريا بشكل كبير من الصين في تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، فإنها تحتاج إلى وضع سياسات تفيد النيجيريين أكثر مما تفيد الطرف الصيني. كما تحتاج إلى بدء تشغيل قطاعها الصناعي الخاص، من خلال تحفيزه وحمايته ضد الواردات الصينية. وسيساعد هذا بدوره نيجيريا على توفير فرص العمل لعدد كبير من النيجيريين، لا سيما النساء اللائي لا يزلن يعانين من الفقر والتخلف. وعلاوة على ذلك، يستوجب على نيجيريا تحسين نوعية الحكم ومكافحة الفساد داخل أنظمتها، بحيث يمكن للمساعدات والقروض اللذين تحظى بهما نيجيريا من الصين أن تفيد الشعب النيجيري بالفعل. وبالتالي، يمكن استخدام هذا البحث لتحليل العلاقات بين الصين ونيجيريا من خلال منظور "نظرية استقرار الهيمنة" Hegemonic Stability Theory، ويمكن استنتاج حقيقة كون الصين لا تزال تعطي نيجيريا وإفريقيا عموما الكثير من المعونة والقروض، في مقابل امتلاكها وبسطها اليد العليا في إملاء الأحكام والشروط على البلدان الإفريقية.

الهوامش:

(1)- Ian Taylor: " China's relations with Nigeria", The Commonwealth Journal of International Affairs, Vol 96, Issue , December 7, p .

(2)- Margaret Egbula, and Qi Zheng: “China and Nigeria: A powerful South- South Relation”, West African Challenges / N°05, The Sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC/OECD), November 1, p 6.

(3)- E. K Agbaeze, S. N Udeh, and I. O Onwuka: “Resolving Nigeria’s dependency on oil - The derivation model”, Journal of African Studies and Development, Vol 7 (1), January 5, p 1.

(4)- Margaret Egbula, and Qi Zheng: Op.cit, p 9.

(5)- Jennifer C Li: “China’s Rising Demand for Minerals and Emerging Global Norms and Practices in the Mining Industry”, Working paper n=2, foundation for envirenment security and sustainability (FESS), 6, p 6.

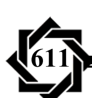
(6)- Lemuel Ekedegwa Odeh: “Sino-Nigeria-Investments: Prospects and Challenges 1-0”, African East-Asian Affairs, Issue 04, Centre for Chinese studies, December 3, p.p 27-28.

(7)- Margaret Egbula, and Qi Zheng: Op.cit, p 4.

(8)- Ibid, p 5.

(9)- Edgar Agubamah: "Bilateral relations: periscoping Nigeria and China relations". European Scientific Journal, vol 10, No.14, May 4, p 66.

(10)- Premuim Times: “Presidency Lists Nigeria's Benefits from Buhari's China visit”, April 15, 6, (Retrieved on 16 March 8),



EISSN: 2588-2368 ______ ISSN: 2352-975X

https: //www.premiumtimesng.com/news/top- news/- presidency- lists- nigerias- benefits- buharis- china- visit.html .

(11)- Keith Bradsher, and Adam Nossiter: "In Nigeria, Chinese investment comes with a downside", The New York Times, December 05, 5, (Retrieved on 16 March 8),
https: //www.nytimes.com/5/12/06/business/international/in- nigeria- chinese- investment- comes- with- a- downside.html .

(12)- African Development Bank: "African Economic Outlook 7: entrepreneurship and industrialisation", African Development Bank, 7 , p.p 24-31, (Retrieved on 16 March 8),
http://www.undp.org/content/dam/rba/docs/Reports/African_Economic_Outlook_7_EN.pdf

(13)- Ibid, p 31.

(14)- Ibid, p .

(15)- National Bureau of Statistics: "economic outlook for the Nigerian economy (3-6)", February 3, p 5, (Retrieved on 16 March 8),
http: //www.nigerianstat.gov.ng/pdfuploads/Economic_Outlook_3-6.pdf

(16)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016، ص 202، (تم التصفح بتاريخ: 2018/03/17)
http: //hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_6_report_arabic_web.pdf

(17)- نفس المرجع، ص 210.

(18)- African Development Bank: Op.cit, p.p -

(19)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مرجع سابق، ص 214.

(20)- نفس المرجع، ص 218.

(21)- نفس المرجع، ص 221.

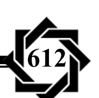
(22)- Damilola Taiye Agbalajobi: "Women's Participation and the Political Process in Nigeria: Problems and Prospects", African Journal of Political Science and International Relations,Vol 4 (2), February 0, p 79.

(23)- A.O Ovute, N.G Dibia, And S.C Obasi: "Empowering Nigerian women for national development: State of the art, challenges and prospects", Journal of Research in Business and Management, Vol 3, Issue 1, 5, p 6.

(24)- Uzoma Aja- Okorie: "women education in Nigeria: problems and implications for family role and stability", European Scientific Journal, Vol.9, No.28, October 3, p .

(25)- Dickson E Ekpe, Alobo Eni Eja, And Egbe Inyang John: "Women, gender equality in Nigeria: a critical analysis of socio- economic and political (gender issues)", Journal Research in Peace, Gender and Development, Vol 4(1), February 4, p 16.

(26)- Ian Taylor: "Sino- Nigerian Relations: FTZs, Textiles and Oil", China Brief, Vol 7, Issue 11, May 30, 7, (Retrieved on 17 March 8),
https: //jamestown.org/program/sino- nigerian- relations- ftzs- textiles- and- oil/



(27)- Jean- Raphaël Chaponnière: " Les échanges entre la Chine et l'Afrique: Situation actuelle, perspectives et sources pour l'analyse". STATECO N° , 6, p , (Retrieved on 19 March 8),
http: //www.dial.prd.fr/dial_publications/STATECO/pdf//_17.pdf
(28)- Heidi Østbø Haugen: "Chinese Exports to Africa: Competition, Complementarity and Cooperation between Micro- Level Actors", Forum for Development Studies, Vol 38, No. 2, June 1, p .
(29)- Lemuel Ekedegwa Odeh: Op.cit, p 44.
(30)- UNCT: "Simplified Common Country Assessment: Nigeria", Draft Final Report, UNCT, June 2, p.p 58-60, (Retrieved on 18 March 8)
https: //www.unicef.org/nigeria/NIGERIA- CCA- Final- Rev_2_JO.pdf
(31)- Ibid, p.p 34-45.
(32)- Premuim Times: Op.cit.